العاميّات العربية
ولغة التخاطب الفصيحة

أ. د. عبد الرحمان الحاج صالح
مجمع اللغة العربية الجزائري

إنّ الناطقين باللّغة العربية يلجؤون، في جميع البلدان العربية ومنذ القديم إلى لغة تخاطب تسمى بالعامية في التعبير الشفاهي عن الحاجات العادية اليومية وتنفرد العامية بهذا الجانب من الحياة. وتختلف العاميات من جهة إلى أخرى قليلا أم كثيرًا. كما يلجأ غير الأميين منهم إلى اللّغة الفصحى في كلّ ما له علاقة بالثقافة والتعليم والحياة الرّسمية، وكلّ ما يخص الإدارة ووسائل الإعلام وغير ذلك. وتنفرد الفصحى بكلّ ما هو مكتوب ولا تنحصر فيه أبدًا. ومن المعروف أنّ العاميات العربية كلُّها متفرعة تاريخيًا عن العربية وتنوعاتها التي كانت تنطق بها القبائل العربية القديمة، وبينها وبين اللّغة الأصيلة فوارق. فالسؤال الذي نطرحه هو عن هذه الازدواجية وحقيقتها وسلبياتها وهل هي خاصة بالعرب أم هل هي ظاهرة طبيعية؟ وكيف هو الحال بالنسبة للأمم الأخرى ولغاتها. فقد شاعت في هذا الشأن أقوال كثيرة لا بد أن نكشف عن حقيقتها، وعما يجبُ أن نفعله لتفدي ما يترتّب عليها من المساوئ وما يعوق منها الترقي الحضاري.

هذا وما الذي يجعل لغة الثقافة ولغة التخاطب لا تبتعدان كثيرا؟ وكيف كانت لغة التخاطب العربية في زمان تدوين العربية، فهناك شهادة اللّغويين من الذين قاموا بجمعها من أفواه العرب. فسنتطرّق إلى ذلك فيما يلي:

إنّ اللّغات البشرية الطبيعية هي أوضاع اجتماعية مثل سائر المؤسّسات والنظم الاجتماعية الأخرى كنظام الأسرة وما يرتبط به من زواج وطلاق ومثل ما يتعلّق بتنظيم الدولة وغير ذلك. وما يجعلها كذلك هو أنّها نظام من الرّموز

يتواضع عليه لتبليغ الأغراض. وككل ما تتواضع عليه المجتمعات الإنسانية فهي تخضع للتحوّل مع مرور الزمان فأحداث الزمان تغيّرها فتصيّرها على وضع آخر غير ما كانت عليه. وبذلك تصير لغات أخرى إذا كان التغيير شاملا. وتختلف اللّغات البشرية عن غيرها في كونها طبيعية وليست مثل المؤسّسات الاجتماعية التي يتواضع عليها الناس وهم شاعرون بذلك وذلك كاللّغات المصطنعة (ولغات الصم والبكم وغيرها). وكسائر الأنظمة التي هي من وضع الإنسان وبإرادته. ولهذا فالتحوّل الزماني للغات الطبيعية لا يشعر به الناطقون بها في وقت التحوّل ولا يتفطّن إلى ذلك إلاّ اللّغوي. والسبب الرئيسي لكلّ تحوّل هو تأثير الأحداث الاجتماعية في نظم المجتمع من خلال كيفية استخدام أفراده لها. **واللغة هي وضع واستعمال لهذا الوضع**. وهذا قد ينساه الكثير من الناس بالنسبة إلى اللّغة العربية. ونخصّ بالذكر المجامع اللّغوية وكلّ من يشتغل باللّغة وتعليمها. فالنظام اللغة يصيبه التغيير من خلال الاستعمال له والغاية من استعمال اللغة هو التواصل وهذا يحتاج إلى نظام متماسك من الرّموز المتباينة إلا أنّ الاستعمال فعل محكم وكل فعل فهو مكلِّف فإذا كانت الكلفة باهظة أو تتجاوز الفائدة فيضطر المستعمل إلى التخفيف من جهوده العضلية والذاكرية. وهذا هو السّبب الأهمّ في تحوّل اللغة من نظام إلى آخر. ولا بدّ من التنبيه على أنّ التحوّل الناتج عن هذا الميل الطبيعي إلى الاقتصاد (في جميع أفعال الإنسان) ينطبق خصوصا على لغة التخاطب اليومي العادي لعفويته. وهناك سبب آخر للتغيير وهو المحافظة على النظام اللغوي لأنّه لا بيان ولا تبليغ إلا بنظام منسجم من الرموز (مهما كان شكله) وهذا يؤدّي إلى ترميم المجتمع لنظام لغته التي أصيبت بشيء من الاختلال في نظامها بسبب التحوّل المشار إليه. فيحاول الناطقون **بدون ما شعور منهم إطلاقا** أن يرمّموا ما صار فيه اضطراب بسبب التحوّل الزماني. وهذان العاملان قد تفطّن إلى وجودهما القدامى من علمائنا واللسانيون المحدثون. فهو عند العرب التخفيف من المؤونة في ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام والقلب وغير

ذلك. أما العامل المعاكس فهو عندهم "طرد الباب" مثل حمل حذف الهمزة في أكرم على كل تصاريف الفعل وحمل حذف الياء في يعد على كلّ تصاريف يعد لكيلا يختلف الباب. وهذه الظواهر الطبيعية هي جد طبيعية ولا يشعر بها الناطق. والعاميات هي نتيجة لهذا التحوّل الزماني.

فهذا التخفيف إذا كان مطلقا من كلّ قيد (كوجود نحو مدوّن وكتابة) يغيّر شيئًا فشيئًا نظام اللّغة ويساعد على ذلك تكلّف الناطق بما ليس من لغته الأصيلة، وذلك مثل تأثير العجم الذين دخلوا الإسلام على لغة أولادهم وهؤلاء على أبناء العرب. ومثل ذلك الأهالي الأصليون في أوروبا الغربية بعد غزو الرومان لأراضيهم واستعمارهم لهذه البلدان، فصارت اللاتينية في أفواه هؤلاء بعد تبنيهم لها تبتعد شيئًا فشيئًا عند عامتهم وصارت هي اللاتينية الدارجة أو العامية (Latina Vulgaris) وتنوعت بتنوع البلدان المغزوة كما صارت العربية إلى لهجات في كل من البلدان التي فتحها المسلمون وسكنها الكثير من القبائل العربية.

فالتحوّل اللّغوي عبر الزمان هو قانون طبيعي عام ولا تفلت من ذلك أية لغة في الدنيا من أن خلق الإنسان. وقد بيّن ذلك جيّدا اللّسانيون في زماننا ودرسوا ظواهر التحوّل الزماني دراسة وافية وتناولوا بالدراسة كل اللّغات العربية تقريبًا.

وهذا وإن كان صحيحا لا جدال فيه إلا أنّ القول باستحالة تدخّل الإنسان للتأثير هو قول فيه مجازفة كبيرة لأنّه لا توجد أية ظاهرة طبيعية في الدنيا أو أيّ تحول اجتماعي إلا وقد يحاول المجتمع - في ظروف معيّنة - إيقافه أو توجيهه وإخضاعه لإرادته. وهذا ينطبق على تحول اللّغة فقد تم تدوين اللّغة الفرنسية في نظامها النحوي ونظامها المعجمي على أيدي النحاة ابتداءً من القرن السادس عشر الميلادي، واعتمدوا في ذلك على لغة باريس ونواحيها بعد أن صارت هي اللّغة الرّسمية (وكانت لغة البلاط الملكي). فبقي هذا النظام اللّغوي واستمرّ إلى وقتنا الحاضر بشيء طفيف من التغيير مع أنّ اللّغة الفرنسية قد

تغيّرت تماما وصارت لغة أخرى في أثناء حرب المائة سنة في أواخر العصر الوسيط؛ إذ لم يوجد في تلك الفترة من يصدّها عن ذلك بالتدوين لنظامها ولم يوجد من أصحاب السلطة من يجعلها معيارًا لغويًا رسميًا. وقد تكون اللّغة المختارة لذلك لغة نص ديني مثل السنسكريتية عند الهنود، ومثل لغة القرآن فظهرت في الوقت الذي بدأت هاتان اللّغتان تتحولان مجموعة من النحاة فدوّنوا نظاميهما فحافظوا بذلك على كيانها. وينبغي أن ننتبه إلى أنّ هذا العمل قد أوقف اختفاء هذين النظامين، ولم يوقف التحول الذي أصاب لغة التخاطب اليومي العادي إيقافًا تامًا وهي بالنسبة للعربية العاميات على اختلاف أنواعها لأنّ لغة التخاطب تخضع خضوعًا كاملا لقانون الاقتصاد اللّغوي. إلا أنّ وجود معيار لغوي مدوّن يرجع إليه الناطقون يكون من أسباب بطء التحويل للغة التخاطب أو حصوله من بعض الجوانب، دون بعض، وذلك يخص لغة التخاطب العادية وبقاءها قريبة جدا من لغة الثقافة، ويحصل ذلك إذا كان المستوى الثقافي للشعب غير متدنّ. فلغات التخاطب الأوروبية غير اللهجات مثل الفرنسية التي يتكلّم بها **أهل باريس ومارسيليا في تخاطبهم اللّغوي وخاصة المثقفين منهم هي قريبة جدا من اللّغة الفرنسية الرّسمية.**

فما نسميه اليوم عامية بالنسبة إلى العربية فهي ما أفضت إليه لغة النازلة من العرب في كل بلد (كما يقول الجاحظ) بنفس التحوّل الذي تكلمنا عنه وبنفس الأسباب التي غيّرت اللاتينية في أفواه الغاليين (Gaulois) وأبناء الرومان في بلاد الغال فجعلتها تنوعًا من لغة التخاطب التي أتى بها الرومان بشيء من التغيير. ولا بد هاهنا أن نؤكّد حقيقة قد يتغافل عنها بعض المثقفين: فقد يزعم بعض اللّسانيين أنّ مصير اللّهجات العربية القديمة إلى عاميات عربية مختلفة هو بمنزلة ما صارت إليه اللاتينية على لغات مختلفة، **فالفرنسية واللهجات المتفرعة من اللاتينية**(1) **مغايرة تماما للاتينية،** فهي "لغة أجنبية" بالنسبة لها؛ وكذلك كل اللّغات التي أصلها اللاتينية، وهذا يخالف ما يحسُ به العربي

اللسان في زماننا هذا فهو يشعر بوضوح أنّ العامية التي ينطق بها هي لهجة عربية قد فقدت علامات الإعراب وبعض الخاصيات الأخرى التي تختص بها الفصحى إلا أنّه لا يقول أبدًا إنّها لغة أجنبية ولا يقول إنّها تبتعد عنها مثل ما تبتعد الفرنسية عن اللاتينية إلا الجاهل ولا يحس بالبعد العميق إلا الأمي الذي يعرف تمامًا العربية الفصحى.

وعلى هذا فإن كان يحقّ للدول التيس تكوّنت في أوروبا بعد القرن السادس عشر أن تتّخذ إحدى لهجاتها أو اللّغة العامية السائدة سياسيا أو اجتماعيا كلغة رسمية (في الإدارة والتعليم وغير ذلك) وذلك لتحقيق الوحدة الوطنية والثقافية وترك اللاتينية لأنها أصبحت لغة بعيدة جدا عما هو مستعمل من اللّغات، فليس الأمر كذلك أبدا بالنسبة للعربية وعامياتها فالنواة الجوهرية لهذه العربية وعامياتها لم تتغير: لا تزال كُلُها متكوّنة في معجمها من الجذور الثلاثية أساسا وأوزانها التي تصوغ هذه الجذور. وهيهات لأن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى اللّغات الرومانية فأين هي كلمة Ile من Insulam وما الذي يربط عند الناطق العادي غير العالم اللّغوي كلمة Chef بـ Caputو Courage بـ Coraticuو Guè بـ Vadu و Soif بـ Sepe وغيرها ثم أضف إلى ذلك أنّ 80% من المفردات بالعامية موجودة في الفصحى، هذا من الناحية اللّغوية أي من حيث الفوارق الموضوعية. أما من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية فهل من منكر أنّ وحدة الوطن لا تقوى إلا بوحدة الثقافة ووحدة اللّغة؟ وماذا فعل حكام فرنسا منذ قرون : ففي عهد فرانسوا الأول أصدر هذا الملك المرسوم الذي جعل لغة أهل باريس هي الرسمية (في 1539) قد تبنى هذه اللّغة كتاب فرنسا ولغويُّوها وعلماؤها (مثل ديكارت) وعممتها الثورة الفرنسية ورسّخها وزير التعليم جول فيري ترسيخا لا مثيل له وغيره ممن جاؤوا بعده. وهذا لا يمنع أن تتواجد وتتعايش اللّغة الرّسمية بلغة أخرى.

ثم إنّ هذه الوحدة لا تخصّ بلدًا واحدًا فقد تصير اللّغة ـ وبالتالي الثقافة ـ الرباط الوحيد الذي يربط بين عدد كبير من الشعوب وأن يوجد بالفعل مثل هذا الرباط يعتبر قوةً وسؤددًا وحظًّا كبيرًا قد لا يتوفر في الغالب وذلك مثل الاتحاد الأوربي الذي ينقصه الرباط اللّغوي. وقد تحاول الدول التي كانت قد استعمرت الدنيا كلها منذ عهد قريب أن تكون لغتها تجمع في تحالف واسع كل دولة كانت قد استعمرتها مثل فرنسا وانجلترا وروسيا وغيرها، وحظ الولايات المتحدة الأمريكية أنها جعلت الانجليزية توحدها على الرغم من الاختلاف العرقي والاجتماعي والثقافي الذي كان يتّصف به مواطنوها في زمان نشوئها والنازحون إليها فيما بعد.

ثمّ إنّ قول بعضهم إنّ الفصاحة فصاحات وأنّ كلّ لغة تعتبر فصيحة إلى حدّ ذاتها، وليست العربية الفصحى بأحق من غيرها بهذه الصفة! فهذه مغالطة في الواقع وتخليط بين العلم والحقائق التي يثبتها من جهة وبين الاختيار الاجتماعي السياسي من جهة أخرى، فصحيح أنّ أيّة لغة بل وأيّة لهجة تعتبر علميًّا بأنها فصيحة وأن أصحابها فصحاء إن لم تتغير عن النظام النحوي الصرفي الذي يتّصف به معيارها بالتحول الزماني الذي أشرنا إليه. فكل لغة في الدنيا معيار وهو ما يمتاز به نظامها النحوي الصرفي فإذا تحول هذا النظام على لسان الناطق بها فلا يوصف بالفصاحة، ولا يقال له إنّه ناطق أصلي لها Native Speaker لأنّه ينطق بأشياء لا تنتمي إلى النظام الذي عرفت به هذه اللّغة.

فهذا الجانب العلمي وأما ظاهرة اختيار الشعوب لمعيار لغوي لسبب خاص بهم يهمّهم ويهمّ وحدتهم فهي ظاهرة لا تخصّ شعبًا دون شعب عبر التاريخ والاختيار فيها هو ظاهرة اجتماعية. فلا دخل للعلم في ذلك إنّما على العلماء أن يصفوا مثل هذه الظاهرة وأن يفسّروها ولا يحكمون عليها بحكم ذاتي كعلماء بل كمواطنين يهمهم هذا الاختيار.

وفيما يخص العربية فإن جميع الدول العربية اختارت العربية الفصحى كمعيار لغوي ولا عجب في ذلك أن تكون هذه اللّغة الرباط الأساسي الذي يربطهم وتنتظم عليه علاقاتهم وتواصلهم وتعاونهم. فإن لهم تراثا بهذه اللّغة عظيم يتّسع في الزمان إلى 14 قرنا وفي المكان إلى 22 دولة. وهي لغة الثقافة التي بها ترتقي المجتمعات الناطقة بها.

أمّا فيما يخص العاميّات العربية فإنّ القدماء من العلماء وغيرهم كانوا لا يسمّون اللّغة الملحونّة عامية، واستعمل الجاحظ عبارة "الكلام الملحون" لعامية زمانه (البيان 1/ 46) فهذه أقدم تسمية للعاميات مع استعماله لكلمة "العامي" وصفا للفظ الذي على ألسنة من يُسميهم بالعامة، قال:" كما لا ينبغي أن يكون اللّفظ عاميًّا" (البيان1/166). واستعملت عبارة "لحن العامة" في أقدم العصور وألقت الكتب في هذا الميدان (انظر كتاب "لحن العامة" للدكتور عبد العزيز مطر ص57 - 70) ويلاحظ أنّ العامة عند سيبويه ومعاصريه يعني بها الأغلبية من الناس بدون ازدراء. وكذلك الإمام الشافعي فإنّه لا يريد من العامة في عبارته: "عامة من عامة" إلا الكثرة من الناس. وقد رأينا من أين جاءت العاميات وكيف صارت إلى ما هي عليه، ورأينا أنّ الفوارق بينها وبين الفصحى ليست أبدًا مماثلة للفوارق التي كانت قائمة بين اللاتينية واللّغات الأوروبية المتفرعة عنها. فهذه لغات وهي مغايرة لها تماما. وبقي أن نتساءل فيما يخص عاميتنا عن وضعها الحالي كلغة تخاطب بالنسبة إلى الفصحى وينبغي أن ننظر أيضا في ماهيتها وآراء الناس فيها.

إنّ العامية العربية ـ في أي بلد عربي كان ـ هي المستوى من التعبير الوحيد الذي يتخاطب به العربي عفويًا في الحياة العامة **وقد كانت العربية الفصحى في القديم بهذه الصفة ـ انفرادها بلغة التخاطب المسترسل ـ وانشقت إلى لغة ثقافة وإلى عامية كلغة تخاطب** تشمل كل الناطقين بالضاد. المثقفين منهم وغيرهم. وفرضت على جميع أفراد الأمّة لأنّها بقيت تتّصف بكل صفات لغة التخاطب

وهي الخفة والاختزال وهذا يُلزمه الخطاب العفوي غير المنقبض. فيفضّل الناس اللّغة الملحونة في حالة الأنس لهذا السبب لا للحن الذي فيها، فقد قال ابن فارس في كتابه الصاحبي: "لأنّ الناس لا يزالون يلحنون ويتلاحنون **فيما يخاطب بعضهم اتقاءً للخروج عن عادة العامة**. فلا يعيب ذلك من يصنفهم من الخاصة" (ص03). وقال أيضًا: "وقد كان الناس قديما يجتنبون اللّحن فيما يكتبونه ويقرؤونه اجتنابهم الذنوب. فأما الآن (قبيل سنة وفاته395) فقد تجوّزوا حتى أنّ المحدّث يحدث فيلحن..." (32) وبقي الأمر هكذا إلى يومنا هذا. ولا يتصور في زماننا أن يكلّم الواحد منا في حالة الأنس - ولا الانقباض - صديقا له أو أحد أفراد أسرته في الحاجات البسيطة بلغة فيها إعراب وغير ذلك مما تنفرد به الفصحى. والغريب في ذلك هو أن لا يتساءل الناطقون عن السبب الموضوعي في ذلك! فقد يقول قائل بأنّ اللّغات الحيّة في زماننا قد سقط فيها الشيء الكثير ومنها علامات الإعراب، وصارت بذلك أخف وأكثر نجاعة وذلك مثل اللّغات المتفرّعة عن اللاتينية فكلّها تخلّصت من الإعراب. فيجب أن نستبدل الفصحى بالعامية لأنّ العامية هي نتيجة لتطور العربية المعرّبة، وهي اللّغة التي تستعمل في الحياة! **والحق غير هذا إطلاقًا**.

أمّا علامات الإعراب فلم تسقط من الكثير من اللّغات وذلك مثل اللّغة الألمانية من بعض جوانبها، ومثل اللّغات السلافية كالتشيكية مثلا وكلّها لغات حيّة تستعمل يوميا في التخاطب العادي بعلاماتها الإعرابية. والكثير منها تحوّل من نظام إعرابي إلى نظام إعرابي آخر. ونكرّر هنا بالتأكيد بأنّ لغة التخاطب هي أسرع تغييرًا عبر الزمان من غيرها لأنّها تستعمل بالمشافهة العفوية في أغلب الأحوال (وأما العاميات العربية فلا تستعمل إلا في المشافهة إلا في الشعر الملحون قديمًا وحديثًا). فالنطق والأداء الشفاهي المستمر يقتضي الخفّة وقلّة الجهود التي قد لا تفيد عملية التواصل. فهذا **هو سبب انفراد العامية بالتخاطب العفوي** غير المنقبض؛ وأعني بالانقباض الحالة النفسية التي يكون عليها الفرد

عندما يخاطب من لابد من احترامهم وعند ارتفاع المستوى الثقافي للخطاب أو من قد يحتقره إذا تكلم بلغة عادية (وفي القديم بلغة ملحونة) وكذلك هو حال الأستاذ في المدرسة والجامعة، ومن يكلّم الآلاف من المستمعين في الإذاعة والتلفزة وغير ذلك.

فوجود ازدواجية في نفس اللّغة أو بين لغة أصلية ولهجاتها هو **ظاهرة عامة الوجود**، وتختلف اللّغات مع متفرّعاتها في ذلك في درجة اختلاف الأولى بالنسبة للثانية وبالمكانة التي تحظى بها إحداها بالنسبة للأخرى. قال في ذلك اللّغوي الاجتماعي فرجسون (A . Ferguson) (وهو الذي وضع لفظة Diglossia للدلالة على الازدواجية) [2] بأنّ اللّغة الواحدة قد يكون لها تنوعان يتنافسان ويكون لكلّ واحد منها اعتبار مختلف: أحدهما يوظّف في الاستعمال اليومي (التنوع السافل عنده Low) والآخر يفرض كمعيار رسمي في المدارس والمحاكم والصحافة والجيش (التنوع العالي) (في مقال "Diglossia" نشر في مجلة Word 1959 ص325 ـ 340) وهذا على العموم صحيح وشامل إلاّ أنّه لا يخص بعض اللّغات كما يزعم[3]. **فليس من لغة في الدنيا إلا وفيها ازدواجية من هذا النوع** ولا تنفرد بذلك العربية عن غيرها أبدًا إلا بما اختصّت به من الفوارق بين الفصحى وعامياتها **فكلّ لغةٍ في الدنيا لها مستويان اثنان من التعبير على الأقل: أحدهما يخص المستوى الثقافي فلا يدرس المدرس جميع مواده إلا بهذا المستوى ولا يتكلّم المذيع في التلفزة إلا بهذا المستوى** (إلا في بعض البلدان العربية في حالات خاصة) وكذلك القضاة والمحامون وغيرهم في عملهم وكل ما هو رسمي يرتبط بالدّولة. وقد كانت البرجوازية والمثقفون عامة ـ وذلك يشمل البلدان الغربية كلها ـ هي المتميّزة باستعمال هذا المستوى فيما مضى وقد تطوّر الأمر بالترقية الاجتماعية لفئات كثيرة من الطبقة الكادحة واعتلائهم المناصب بحصولهم على ثقافة. وهذا المستوى العفوي لا علاقة له بالثقافة بل هو الكلام الذي يجري في التخاطب العادي الطبيعي وفيه الكثير من الأخطاء (في كل اللّغات) بالنسبة إلى

لغة الثقافة ومفردات لا تعرفها لغة الثقافة إلاّ أنّ الجزء الكبير منها تستعمله الفئات المتفوقة اجتماعيا في التخاطب العادي. وهذا ما يفسّر ما يُوجد من القرب بين لغة التخاطب ولغة الثقافة عندهم وقد يبتعد المستوى المستخفّ في حالة الأنس الكامل.

ومهما كان فإنّ جميع لغات البشر يوجد فيها مستويان اثنان في التعبير كما قلنا، بالنسبة إلى اللّغة الواحدة: فالمستوى المنقبض يجري في مقام الحرمة وخاصة في الميدان الثقافي، والمستوى المسترسل العفوي غير المتكلّف وفيه أخطاء لا يرتكبها المتكلّم بالمستوى المنقبض. وقد يجعل الكثير من الناس - ولاسيما المثقفون عندنا - أنّ الانجليزية التي تُعلّم في المدرسة والتي يُنطق بها في الإذاعة والتلفزة هي اللّغة الوحيدة لكل الانجليز والمستوى الوحيد الذي يستعمله كلّ الإنجليز. وهيهات أن يكون الأمر كذلك؛ فإنّ في لندن لغة عامية تسمى بالـ كوكني لا تستعمل إلا في التخاطب اليومي كالعاميات العربية. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الألمانية والإيطالية إلا أنّ لغة الثقافة في كلّ البلدان هي وحدها اللّغة الرسمية.

وتناول بالدراسة ظاهرة الثنائية فيشمان وجومبرس (J.Fishman و J.Gumpaz) وغيرهم وألحو على الاختلاف الاجتماعي بين النوعين وبيّنوا أنّ هذا قد يحصل أيضا بين لغتين مختلفتين تماما مثل النرويجية والدانماركية في النرويج فيما مضى (إذ كانت الدانمارك متسلّطة على النرويج آنذاك). والذي يهمنا هنا هو عدم وجود على الإطلاق لغة واحدة تستعمل على حدّ سواء كلغة تخاطب بعفوية وكلغة ثقافة أو لغة رسمية **إلا في حالة واحدة وهو حالة وجود ثقافة أو أدب شفاهي غير مكتوب** بسبب عدم انتشار الكتابة. وبمجرد ما ينتشر استعمال الكتابة تنشق هذه اللّغة إلى هذين النوعين هما لغة الثقافة (المكتوبة والمنطوقة) ولغة التخاطب وهي منطوقة ليس غير. ويحصل ذلك بإنشاء حكم سياسي واحد وضرورة اللجوء حينئذ إلى الكتابة. وهكذا كانت العربية

قبل ظهور الإسلام، ثم صارت لغة ثقافة مكتوبة ومنطوقة وقامت مقامها ما تفرع منها من العاميات، وصارت لغات التخاطب اليومي العادي **هي وحدها** (وقد بيّنا أنّ لغة التخاطب ولغة الأدب كانتا لغة واحدة بتنوعات لهجية وغير لهجية في كتابنا: "السماع اللّغوي العربي". ثمّ إنّ التدوين للغة (المنطوقة) واستخراج أصولها وتنميطها (Standardisation) كتابة للمحافظة على كيانها (بدافع قوي جدا كالدين وتوحيد الأمّة وغير ذلك) هو ظاهرة حضارية تكرّرت في تاريخ الإنسانية والحضارات. (انظر ما كتبه بيير جيرو في كتابه: "الفرنسية الشعبية". ومن ثم نستنتج شيئًا مهما جدًا **وهو أنّ الطفل لا يتعلّم في المدرسة لغة الأم أبدًا** (كما يزعم بعضهم). فالذي يتعلّمه هو لغة الثقافة التي لها كتابة أي المعيار الذي أقامه النحويون واللّغويون. فمن يدعو في زماننا إلى تعليم العامية بدلا من الفصحى يريد أن يحوّل العامية إلى لغة ثقافة، فإنّ تحقق ذلك فسرعان ما تظهر لغة عامية أخرى غيرها تقوم مقام العامية الأولى التي تحولت إلى لغة الثقافة لحاجة الناس إلى العفوية فلا تبقى الأولى بذلك لغة الأم! فإذا أردنا على هذا، أن تكون الفصحى لغة تخاطب، فلا بد أن تتصف بما تتّصف به كل لغة يتخاطب بها من الخفة وعدم المؤونة في الأداء. هذا والخطأ الكبير الذي يرتكبه أكثر المثقفين بهذا الصدد هو الاعتقاد بأنّ هذه العربية التي يتعلّمها التلاميذ الصغار في المدارس هي تلك العربية التي تكلّم بها العرب في زمان الفصاحة السليقة. وهذا مستحيل لاتّصاف لغة التخاطب العفوي بالخفّة الكاملة. وعلى هذا الأساس أي بسبب هذه الاستحالة تبنى اللّغويون العرب المحدثون فكرة المستشرقين القائلة بأنّ الفصحى كانت "لغة أدبية مشتركة" لم يتكلّم بها العرب في تخاطبهم اليومي العفوي لأنّها لا تتّصف بما تتصف به لغة التخاطب. وقد شاع ذلك وانتشر بل ورسخ في الأذهان **وهم خطير** والسبب في ذلك هو عدم الالتفات إلى ما قاله النحاة القدامى وأهل الأداء (المتخصصون في القراءات والتجويد) وخاصة ما جاء في أوصافهم لهذا الأداء وما أتى به النحاة الأوّلون هو

وصف دقيق جدا للأداء المستخف أي النطق للكلام المتخاطب به يوميا. وسنحاول أن نمثّل لهذه الأوصاف فيما بعد.

فالدليل على أنّ الفصحى كانت لغة التخاطب اليومي هي هذه الأوصاف التي ذكرها العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب في زمان التكوين للغة والسماع لكلامهم. وكلّ هذه الظواهر اللّغوية الخاصة بالمستوى المستخف من الكلام لا وجود له اليوم إطلاقًا في التعليم ولا في الكتب الخاصة بتعليم العربية ويجهلها تماما المعلمون وأكثر الأساتذة وكل من اطّلع عليها فلا يعتدون بها ظنا منهم أنّها لغات شاذّة لا ينبغي أن يتعلّمها التلميذ. **فجعلوا بذلك معيار الأداء اللّغوي واحدًا**. وهو المستوى المرتّل والمنقبض/ وحصل ذلك أيضا منذ القديم لعناية المعلمين المبالغ فيها بالنطق الكامل لعلامات الإعراب والتنوين فنسوا أنّ الوقف على المتحرك بالحركة هو لحن لأنّ العرب لم يكونوا يقفون على متحرّك. وبالغوا في مد الحركات وحتى الممدود منها وتجنّبوا كلّ اختلاس لها فصاروا يعلّمون مستوى واحدًا من الأداء وهو **الترتيل** بل المبالغ فيه الذي يصير تشاذُقًا وتفيهُقًا. وهو شيء قد عابه وانتقده انتقادًا شديدًا علماؤنا الأوّلون ومنهم الجاحظ كما هو معروف. ثمّ إنّ كلّ من ألّف في التجويد والقراءات قد ذكر أنّ الأداء هو ترتيل وحدْر وتدوير، فالأوّل هو تمهل وإعطاء كلّ الحروف حقّها من الصفات التي تتّصف بها وعدم الإدراج هو هذا الذي يسمونه حدرًا فهو تأدية فيها اختصار وحذف والتدوير هو أداء وسط بينهما. فلغة التخاطب العفوية لا يمكن أن تكون مرتّلة ولا يتمهل في نطقه المتكلّم إلا في حالات عدم فهم المخاطب لما يقوله المتكلم أو في حالات خاصة أخرى. وسنمثل فيما يلي للإدراج والتخفيف. وهو مستخرج من كتاب (السماع اللّغوي، ص180 وما بعدها):

- فيما يخص الحركات: الإدراج بالنطق بالحركات يكثر بل ويطّرد أحيانًا عند توالي الحركات، ونصّ على ذلك سيبويه: قال: "وأمّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسًا، وذلك قولك: "يضربها" و "من مأمنك" يسرعون

اللّفظ. ومن ثمة قال أبو عمرو: "إلى بارئكم" (البقرة 54) (الكتاب 297/2). فالذي يسميه اختلاسًا هو. كما تبيّنه الأشعة السينية (الأفلام الراديولوجية). النطق بحرفين صامتين بمصوّت واحد[4]. فبين همزة بارئكم حصل إخفاء لصوت الحركة ولكن الحركة من حيث هي حركة عضوية هوائية (تمكّن من الانتقال من مخرج إلى مخرج آخر) موجودة حاصلة. فهذا الاختلاس لوحظ في قراءة القرآن الحدرية ولغة التخاطب وكذلك في الشعر. وقال سيبويه: "ومما يدلّك على أنّه يخفي ويكون برنّة المتحرّك قول الشاعر:

وإنّي بما قد كلّفتني عشيرتي   من الذبّ عن أعراضها لحقيق[5]

(ثم ذكر مثالين آخرين من الشعر) (407/2 ـ408). ومثلوا أيضا للاختلاس في حالة يستحيل فيها أيضًا الإدغام لسكون الحرف قبل الحرف المراد إدغامه وذلك: "ابن نوح واسم موسى" فالحركة التي بين النونين أو الميمين أخفى أُخفي صوتها **فكأنّهما متحركان بحركة واحدة** وليس أحدهما مدغما في الآخر(الكتاب402/2). وكذلك هو النطق بـ "شهر رمضان" في حالة الاختلاس.

ـ **فيما يخص اختزال الحروف:** التقريب (المشاكلة) مع الإدغام مثل: من بدالك مَمْدالك، أكْرِمْ بِهِ أكربّه: اصطحبْ مطر، اصحمّطرا، اضبط دُلما اظبطّلّما: احبسْ صابر، احبصَّابرا وغير ذلك كثير جدًا. وجاء في الشعر:

"تقول أذا استهلكتُ مالاً للّذة   فُكَيْهَةٌ هَشَّيء بكفيك لائق

يريد: هل شيء؟ فأدغم اللام في الشيء" (الكتاب417/2). وقال:

فَدَعْ ذَا ولَكنْ هَتُّعين متيَّمَا   على ضوءِ برقِ آخر اللّيل نَاصِبِ

يريد: هل تُعينُ. (نفس المصدر). وجاء من ذلك في القراءات الشيء الكثير مثل قراءة أبي عمرو: "هتَّوْب الكُفَّار" (المطففين36) يريد هل الثوب (نفس المصدر). ويدل على ذلك ما جاء في جميع كتب القراءات من الفصول حول الإدغام. أما الهمزة فتخفيفها قد كثر عند القراء، وخاصة أبا عمرو. قال ابن

مجاهد: "أما أبو عمرو فكان إذا **أدرج** القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز همزة ساكنة مثل "يومنون" و"يومن" و"ياخذون وعن عاصم أنّه لم يهمز الهمزة الساكنة" (كتاب السبعة 130 - 131)

وجعْل الهمزة بين بين أو حذفها كثير في الكلام، خاصة عند أهل الحجاز يقول سيبويه: "إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة فإنّك تصيرها بين بين (تلينها وتسهلها) وذلك قولك: هذا درهم أختك ومن عندَ امِّك. وهو قول العرب" (الكتاب164/2) ومثل ذلك : الحمرَ إذا أردت أن تخفف الأحمر، ومثله في المرأة: المرة، والكمأة والكماة (الكتاب165/2). وحكى أبو زيد في نوادره: "قَرَيْتَ القرآن فأنت تقرأ وهو مُقرِ وخَبَيْتَ المتاع فهو مخبي... وقالوا: جَا فلانٌ على التخفيف" (210). أما عن تفسير وجود التخفيف في جميع خطاباتهم ـ إذا أدرجوا ولم يحققوا ـ فلأنّهم كانوا أميين في أغلبيتهم الساحقة يتناقلون إنتاجهم الفكري الفني مشافهة جيلا بعد جيل ولا يعتمدون في ذلك على كتابة معينة إلا في أحوال غير مطردة. أما عندما صارت لغة التخاطب ملحونة صار من يتعلم العربية الفصيحة منهم "فصيحا" فيها بالتلقين **فتكوّنت عند انتشار الكتابة وبسبب ذلك عربية لا تعرف التخفيف** (إلا في قراءة الحدر للقرآن عند أهل الأداء) لأنّها خصصت لنقل الثقافة فابتعدت عن الأداء العفوي واستبدلت في التخاطب العفوي بالملحونة **فصار الإدراج هو الملحون، والملحون هو الإدراج** (مع الأسف الشديد) ولا علاقة بينهما في الحقيقة إذ كان الغالب على كلام العرب السّليقين في الفصاحة الإدراج كما كان أيضا حاصلا عند غير الفصحاء عند التخاطب العفوي إلّا أنّهم كانوا يلحنون **فالإدراج غير اللحن**، ولا يكون كذلك إلا إذا كان فيه ما ليس من كلام العرب فيما يخص النظام النحوي الصرفي، ولوجود الإدراج فيها سميت العامية باللّغة الدارجة مع أنّ الإدراج هو مستوى التعبير العفوي وكان فصيحًا عند قدامى العرب **سواء كانت قراءة**

قرآنية أم شعرًا أم تخاطبًا عاديًا. (أهـ.) وزال كلّ هذا مع فشوا اللّحن **وتحوّل الفصحى إلى لغة ثقافة فقط.**

هذا ونلاحظ أن التخفيف الذي وصفه العلماء (وقد سمعوه هم أنفسهم يتخاطبون في حاجاتهم) هو الذي تتّصف به كل لغة تخاطب في العالم مهما كانت لأنها عفوية ولا يتأمل فيها الناطق ولا ينظر كيف ينطق إذ يرسل كلامه كما يلد في خلد. ومثل هذا الكلام يكون في الغالب خاضعا لقواعد لغوية مثل لغة الثقافة ـ وإلا ما أمكن التفاهم ـ إلا أنه يتعرض لعفويته للتحول بسرعة عبر الزمان وخصوصا إذا حصل من الأحداث، كما قلنا، ما يحمل على تغيير النظام النحوي.

ومهما كان فالذي ينقص العربية الفصحى في زماننا هذا ـ ومنذ القديم ـ هو هذا المستوى العفوي المستخف الموجود بالفعل في العامية وهيهات أن يكون لحنًا فكل ظواهر التخفيف موجودة فيها لأنها لغة مشافهة وتخاطب قامت مقامها العامية في هذه المشافهة العفوية. وتحتاج الفصحى ـ ونعنى العربية غير الملحونة ـ التي يتعلمها الطفل في المدرسة إلى أن يُرجع إليها هذا المستوى من التعبير وذلك بتنبيه المعلم لتلاميذه أنّ هذا النطق المستخفّ الموجود في لغة التخاطب الذي **سُمع من فصحاء العرب وقُرئَ به القرآن** (وقد أحصوا كل ذلك) **ليس بخطأ** وليس من العامية وحدها، ويجوز له أن ينطق به في حالة التخاطب المسترسل.

والذي نصبوا إليه ليس إزالة العاميات، فهذا يستحيل تحقيقه بالتمام لكن الذي نريده هو التدخل ـ وهو ممكن ـ في تعليم العربية والتدخل في ميداني الإعلام والترفيه لإعطاء الفصحى الفرصة لتكون لغة تخاطب تنافس العامية في التخاطب الشفاهي بإحياء الأداء المستخف المسمّى بالإدراج وقد فقدته ويتم ذلك بتلقينه في المدارس وحث التلاميذ على استعماله في الأحوال الخطابية التي يسودها الأنس وكذلك بإدخال الإدراج في التمثيليات وغير ذلك[6].

الخلاصة: تبيّن من كل ما ذكرناه أنّ اللّغات البشرية ومنها اللّغة العربية هي وضع واستعمال لهذا الوضع، ولكل واحدة منهما أوصاف وقوانين تختص بها.

ويترتب على ذلك ما يلي:

1 ـ إنّ الاستعمال للغة يخضع لنواميس التحول الزماني وهو السبب في تغيّر النظام اللّغوي النحوي الصرفي وغيره. ويسبب هذا التحوّل أحداثًا تاريخية اجتماعية.

2 ـ إنّ العاميات هي نتيجة لتحول اللّغات عبر الزمان أيّا كانت وذلك بتغيّر نظامها النحوي الصرفي في الأساس وتغيّر شيء من اللّغة يعتبر خطأ بالنسبة لمعيارها، وهو هذا النظام اللّغوي المتواضع عليه عند أهلها. وهو ظاهرة طبيعية إلا أنّها غير محتومة إذ بالتدوين وبالتعليم يمكن الحفاظ على النظام اللّغوي.

3 ـ تنشقُّ اللّغة بهذا التحوّل إذ انتشرت الكتابة إلى لغة ثقافة وهي النظام الذي تمّ تدوينه ولغة تخاطب عفوي وعادي، وهذا لا يخص العربية بل يمس كل اللّغات إلا أنّ الاختلاف بينهما قد يخفّ بانتشار الثقافة إلى كلّ فئات الشعب.

4 ـ الثنائية اللّغوية بين العاميات العربية والفصحى هي بمنزلة الثنائية بين اللاتينية الدارجة واللاتينية الفصحى وعلى هذا فلا يصح القول بأنّ الفرق بينهما مثل الفوارق التي توجد بين اللاتينية واللّغات الرومانية المتفرعة عنها، ولا أن تستبدل الفصحى بها لأنّ الوضعين (العربية وعامياتها واللاتينية واللّغات الرومانية) جدّ مختلفين. ثمّ إنّ الرباط الوحيد الذي يربط الناطقين بالعربية هو هذه الفصحى.

5 ـ ينقص هذه الفصحى في استعمالها وتعليمها الإدراج وهو الجانب المستخف الذي تتصف به كل لغة تخاطب أيا كانت. وقد كانت الفصحى قديما تتّصف بالإدراج ووصفها العلماء وصفًا دقيقًا. ويقرأ به القرآن زيادة على الترتيل. ولن تسترجع الفصحى حيويتها ويعم استعمالها إلا بتعليم الإدراج بجانب

الترتيل مع التنبيه على أنّ هذا مستوى التخاطب اليومي وأنه فصيح، مع تعميم ذلك على جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وقطاع الترفيه وغيرها.

والله وليّ التوفيق

الهوامش:

---

1 ــ وبما دخل فيها من لغة الجرمان وهو كثير.

2 ــ هذا واقترحنا أن تسمى "ثنائية" وهو أخص من الازدواجية اللّغوية.

3 ــ ومثل ذلك بالألمانية في سويسرا.

4 ــ وهذا يكثر في المستوى العفوي وهو طبيعي في الكثير من اللّغات (يُسمى عند أهل الاختصاص: هذا ولا يعرف الكثير من المثقفين في زماننا معنى الاختلاس فيعتقد بعضهم أنّه ضد المدّ (ومثال من لغة التخاطب: "كتابهم" الباء فيها حركة مختلسة لا يتبيّن صوتها وليست ساكنة كما تبيّن ذلك الآلات في المختبر).

5ــ الشاهد فيه إخفاء حركة الياء التي بعدها ميم وليس هناك قلب للباء إلى ميم ولا إدغام وإلا انكسر الوزن.

6ــ وعرضنا على أعضاء مجمع اللّغة العربية بالقاهرة اقتراحات لإعادة الاعتبار للأداء في التعليم وذلك في بحث عنوانه: اللّغة العربية بين المشافهة والتحرير (في 1990 ونشر في مجلة المجمع وفي مجموعة نصوص في الجزائر في 2005).